

## تدخل الطرف الثالث كألية لمخاطبة العجز الدولاتي

أ. عزيز نوري، أستاذ مساعد (أ)، جامعة خنشلة، باحث بجامعة باتنة 1

nuri85aziz@gmail.com

### ملخص:

إن الحروب الأهلية والخلافات الداخلية كانت ولا زالت سمة النظام الدولي اليوم، ويعود جزء كبير منها إلى العجز الدولاتي، مادعى المجتمع الدولي بكافة أطرافه يدعو إلى ضرورة التدخل لحل الخلافات الداخلية ذات الطابع الاثني، وكان بذلك تدخل الأمم المتحدة إبان الحرب الباردة في الكثير من النزاعات، إلا أن هذا التدخل أخذ أشكالا جديدة من التدخل أين أصبح متعدد أطراف وبوسائل مختلفة حتى يكون متوافقا مع طبيعة العجز الدولاتي الذي تعاني منه البلدان المستهدفة.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الداخلية، العجز الدولاتي، تدخل الطرف الثالث.

### Abstract:

Civil conflicts and internal wars have been and are still the feature of today's international system. State failure is one of the most important sources of this state of affairs. So the international community was in urgent need to intervene in order to resolve disputes of ethnic character. Thus, the United Nations intervened during the Cold War in lot of internal conflicts, but this intervention took new forms of intervention Parties and different means just to adapt with the failure of targeted countries.

**Keywords:** Internal conflicts, State failure, third party intervention.

مقدمة:

إن هناك اعتراف متزايد بأن الدول الهشة والفاشلة تهدد الأمن والاستقرار الدولي وذلك عن طريق النزاعات الداخلية التي بإمكانها زعزعة استقرار الدول المجاورة والتي تجعل من الأراضي غير المحكومة مأوى للإرهابيين، تعتبر عدم قابلية الحكومة لتزويد مواطنيها بالخدمات الأساسية أهم العوامل المساهمة في ذلك بالإضافة إلى الكوارث الإنسانية من هجرة جماعية وعدم الاستقرار الإقليمي والأمن الطاقوي والبيئي والأوبئة العالمية والجريمة الدولية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وبالطبع الإرهاب العالمي.

هذا ما جعل العديد من المختصين في دراسة العلاقات الدولية مهتمون بعوامل معينة تشجع و/أو تردع التدخل كألية لدرء فشل الدولة واعتباره قضية أمنية يجب مخاطبتها بتدخل الطرف الثالث.

هذا ما ستحاول هذه الورقة معالجته من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية

إلى أي مدى يمكن لتدخل الطرف الثالث أن يكون ألية ناجحة لمخاطبة فشل الدولة؟

يمكن إتباع الخطوات التالية للإجابة عن هته الإشكالية:

- مفهوم فشل الدولة.
- تأثيرات فشل الدولة.
- قياس فشل الدولة.
- من تسييس فشل الدولة إلى فشل الدولة.
- مؤشرات فشل الدولة.
- تدخل طرف ثالث كألية للمساعدة الإنسانية/كعدوان عسكري.

الفرضيات:

- ✓ مخاطبة فشل الدولة باستخدام تدخل طرف ثالث مرهون برفع هذه القضية إلى مستوى التهديد الأمني العالمي،
- ✓ نجاح الطرف الثالث في إنهاء فشل الدولة مرهون بتغيير البنى التحتية للدول الفاشلة من جهة ونية حقيقية من الأطراف المتدخلة من جهة أخرى.

لقد اهتم الأكاديميون وصناع السياسة بفشل الدولة منذ بداية التسعينات، فقد استخدم مفهوم فشل الدولة من قبل مادلين اولبرايت "Madeleine Albright" وآخرون في الأمم المتحدة وأائل التسعينات، بالإضافة الى عمل هيلمان Helman وارتنير Ratner المعنون بـ "Saving Failed States" الذي نشر سنة 1993 و في سنة 1994 نشر كابلان مقال جد مؤثر عنوانه "الفوضوية القادمة" "The

Coming Anarchy الذي وصف فيه فشل الدولة في غرب إفريقيا وتوقع انتشاره في معظم أنحاء العالم<sup>1</sup>. (Kaufman, kray, and Mastruzzi, 2005, pp13-14). بعدها سنة 1995 حرر زارتمان كتاب "تحطم الدول" حاول فيه تصنيف أنواع الدول الفاشلة وكيفية إعادة بنائها من جديد، بعدها وفي سنة 2005 أكد كل من بارني وياول أن مفاهيم فشل الدول وضعفها تتلاقى في فكرتين أولاً: يشير فشل الدول الى عدم قابلية الدول و/أو احجامها عن تزويد المصلحة العامة مثل حماية مواطنها من التهديدات الخارجية و فرض القواعد القانونية والخدمات الاجتماعية الأساسية. ثانياً: فكرة فشل الدولة تتراوح بين الدول التي زالت من الوجود اجمالاً والدول التي لا تستطيع تزويد مواطنها بالحماية والرفاهية (Madeline Albright, 2000, pp134-135). 2.

على الرغم من العدد الهائل من الكتابات بخصوص فشل الدولة الا أنه لا يوجد اتفاق في تحديد تعريف للدولة الفاشلة ولعل أهم التعاريف التي يمكن اعتبارها شاملة للمفهوم تعريف زارتمان سنة 1995 الذي أكد فيه أن فشل الدولة يتحقق عندما "لا تؤدي وظائفها الأساسية بشكل أطول" وتعريف باتريك سنة 2006 الذي اعتبر أن قوة الدولة مفهوم نسبي يمكن أن يقاس بقدره ورغبة الدولة في التزويد بالخدمات الأساسية المرتبطة بالدولة: الأمن الطبيعي، تشريع النظم السياسية، الادارة الاقتصادية، الرفاهية الاجتماعية. 3. (Helmen, 1999, 23)

دعت وحدة استخبارات رئيس الوزراء في المملكة المتحدة الى نظرة حكومية موحدة للدول الهشة سنة 2000) بعدها تبعها كل من استراليا وكندا بنفس النظرة، من جهتها الامم المتحدة أشارت الى نفس النظرة من خلال سلسلة الاقتراحات لاصلاح الأمم المتحدة ودعوتها لاستراتيجية دولية موحدة في التعامل مع جدول أعمال الأمن العالمي اليوم.

تتفق الدراسات الأخيرة التي أجريت من قبل كل من Patrick سنة 2006 و Krasner و Pascual سنة 2003 و Moss و Clemens سنة 2005 و François و Sud سنة 2006 و Malek سنة 2006 على أن فشل الدولة هو نتيجة لتوليفة من الأسباب القانونية الانسانية والمشاكل الأمنية. 4. (Malek and Clemens, 2003, p30)

اشتركت العديد من الكيانات والوكالات الدولية في خلق استراتيجية قابلة للتطبيق على الدول الفاشلة التي يمكننا ذكر أهمها: صندوق الدولي، USAID، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والعديد من وكالات الأمم المتحدة وأغلب هذه الترتيبات المؤسساتية وصلت الى مستوى عالي من التبرع للدول الهشة.

طبقاً للجنة عمل فشل الدولة State Failure Task Force سنة 2000 يمكن للنزاع الدولي أن يأخذ أشكال مختلفة:

✓ حروب ثورية، حوادث النزاع العنيف والثابت بين الحكومة والمتحدين للمنظمات السياسية الذين يريدون اسقاط الحكومة المركزية ليحل محلها زعماء الثورة، أو الاستلاء على السلطة في منطقة موحدة.

- ✓ حروب عرقية، حوادث النزاع العنيف الذي نجد فيه تحد الأقلية الدينية أو العرقية للحكومات الوطنية رغبة في التغيير.
  - ✓ تغيير النظام المضاد، النوبات غير المتوقعة في أنماط الحكم التي تتضمن انهيار الدولة وفترات حادة من عدم الاستقرار والابتعاد عن الديمقراطية نحو قاعدة الاستبداد.
  - ✓ الإبادة الجماعية والسياسية، هذه الأبادات التي تؤدي بحياة العديد من المجموعات العامة والسياسية 5. (Krasner and Pasqual ,2005,pp222-223 )
- من جهته صنف "مالك" Malek سنة 2000 خصائص الدول القوية والضعيفة والهشة في جدول كالتالي:

الخصائص	الدول القوية	الدولة الضعيفة
احتكار الدولة لاستخدام القوة	موجود	غائب تقريبا
سيادة الدولة	مستوى عالي	مستوى دنئ
نوعية الديمقراطية	مستوى عالي	مستوى دنئ
شرعية الدولة وولاء المواطنين لها	مستوى عالي	مستوى دنئ
الأمن	مستوى عالي	مستوى دنئ
سيطرة الدولة على الاقليم	موجود	غائب تقريبا
سيطرة الدولة على الحدود	موجود	غائب تقريبا
تأثير المؤسسات، البنية التحتية والبيروقراطية	مستوى عالي	مستوى دنئ
ترتيب آليات العنف الطبيعي	ترتكز في يد الدولة وأشخاص مخولة من طرفها	بشكل غير قانوني وفي يد فواعل غير حكومية
الفساد والجريمة	مستوى دنئ	عالي وخارج عن السيطرة
النظام القانوني	موثوق	عديم الثقة وغير مؤثر
الاقتصاد	فعال	تقريبا معمم للأزمة
التغير الديموغرافي	مستوى دنئ	كبير وخارج عن السيطرة عن اللجئين والهجرة الجماعية

■ تأثيرات الدول الفاشلة:

أشار كل من François و Sud 6 ( François and sud,2006,p12 ) سنة 2006 الى أن للدول الفاشلة سلسلة من التأثيرات في مقال لهم المعنون بـ "الترويج للتنمية والاستقرار في الدول الهشة والفاشلة" "Promoting Stability and Development in Fragile and Failed States"

التأثيرات المحلية: ان التأثيرات المحلية للاهتبار وفشل الدول حادة حيث لاتستطيع الدولة انجاز وظائفها الرئيسية مع معاناة المواطنين بالتفكك الكلي لادارة العامة ما يُجبر المواطنين على اللجوء، كما أن تأثيرات الحرب الأهلية تستمر بعد انتهاء الحرب التي تتضمن وفيات متزايدة، انفاق عسكري كبير وهروب رؤوس الأموال وخسارة رأس المال الاجتماعي وتدني مستوى النمو الاقتصادي.

1. التأثيرات الاقليمية: تنجم عن فشل وانهيار الدولة تأثيرات اقليمية جد قوية. أولا: الدولة في حد ذاتها يمكن أن تكون معدية فالحرب الأهلية التي ترافق غالبا الدول الفاشلة والمهارة يمكن أن تنتقل بسهولة الى الدول المجاورة التي تؤدي مباشرة الى الفشل في تلك الدول الجارة، فالحروب الأهلية "عنقودية" في أغلب الأحيان والمثال على ذلك كان واضحاً في أمريكا الوسطى في الثمانينات ودول البلقان والبحيرات الكبرى في افريقيا في التسعينات، ثانياً: فشل الدول له تأثيرات سلبية على الدول المجاورة على مستوى النمو الاقتصادي، فقد أثبتت دراسة البنك الدولي الأخيرة أن الدول التي تشترك في الحدود مع الدول الهشة أو الفاشلة أي بلد ضعيف الدخل أو الدول الواقعة تحت خط الفقر LICUS المصطلح الذي يستخدمه البنك الدولي تكون فيها معدلات النمو الاقتصادي تتوسط التي لا تتجاوز ب 1,6 بالمئة مقارنة بالدول التي لا تجاور الدول الفاشلة أو الهشة، هذا بالإضافة الى التكاليف الاقليمية التي ترافق فشل الدول من انتشار الأوبئة كداء الملاريا والايديز الذي يساعد على تدفق اللاجئين. 7 ( Kaufman,kray,and Mastruzzi,2005,pp13-14 )

2. التأثيرات العالمية: تشكل تهديدات عامة جراء فشل وانهيار الدولة، فالدول عندما تفقد سيطرتها على حدودها تفشل نتيجة " الفراغات غير المحكومة"، وهذه الفوضوية تسمح بانتاج وتهريب المخدرات والارهاب الدولي والجريمة العالمية هذا ما يجعل المجموعة الدولية ككل تبحث عن استراتيجية منسقة وضرورية لكبح والنفاذ من الأخطار العالمية للدول الفاشلة.

#### ■ قياس فشل الدولة

نصل الى مشاكل قياس فشل الدولة، فليس هناك اجماع على العدد الدقيق للدول الضعيفة والفاشلة، فطبقا لباتريك سنة 2006 مفوضية الدول الضعيفة والأمن القومي الأمريكي تؤكد أن هناك ما بين 50 الى 60 دولة فاشلة، أما قسم المملكة المتحدة للتنمية الدولية صنف 46 دولة كدولة فاشلة ويتعامل البنك الدولي من جهته مع 30 دولة كدولة واقعة تحت خط الفقر، كما وضع تقرير من قبل وكالة المخابرات الأمريكية أدرج 20 دولة كدولة فاشلة، تعكس هذه الاختلافات في تحديد عدد الدول الفاشلة اختلاف مؤشرات قياس الفشل لذلك هذا القسم سيناقش ثلاث من أكبر مقاييس فشل الدولة: 8 ( Malec an Clemens,Op,Cit,p30 )

أكبر الأنظمة الشاملة لقياس فشل الدولة هو "مؤشرات الحوكمة" للبنك الدولي، اذ أدرج "Governance Indicators" World Bank's (WGI) 213 دولة كدولة فاشلة ب 25 مصدر مختلف، فمنذ التسعينات ركز الباحثون والمهتمون بالتنمية على مؤشر "الحوكمة الجيدة" "good governance" المتضمنة لفتح المجال لصنع السياسة وبيروقراطية متشعبة بالأخلاقيات وحوكمة مسؤولة عن أفعالها وتقوية مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة والتصريف وفق قاعدة

القانون، ردا على المطلب المتزايد لاجراءات نوعية الحوكمة أنتجت العديد من مؤشرات الحوكمة الشاملة مثل مؤشرات حوكمة البنك العالمي "WGI"، ومؤخرا حُدد ستة مؤشرات الحوكمة الجيدة كالتالي:

1. الصوت والمسؤولية (VA): القوائم على مدى السماح للمواطنين على اختيار حكوماتهم بالاضافة الى حرية التعبير وحرية التجمع والمجانبة الاعلامية.
2. الاستقرار السياسي وغياب العنف: تصورات حول امكانية زعزعة واسقاط الحكومة من قبل الاليات غير الدستورية والعنيفة بضمن ذلك العنف والارهاب السياسي.
3. التأثير الحكومي (GE): نوعية الخدمات الحكومية، نوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية ونوعية صياغة وتطبيق السياسة ومصداقية التزام الحكومة بمثل هذه السياسات.
4. النوعية التنظيمية (RQ): قدرة الحكومة على صياغة والتمكين لاليات سياسية وتعليمات تُروج للقطاع الخاص.
5. حكم القانون: مدى التزام الوكلاء بقواعد المجتمع وبالخصوص نوعية تنفيذ العقد بين المواطنين والوكلاء من شرطة ومحاكم.
6. السيطرة على الفساد: تقييد المصالح الخاصة ومحاربة كل أشكال الفساد من أدنى الى أعلى مستوياته. 9 ( Madeline Albright, Op,Cit,p200 )

الجدول أدناه يصنف الدول حسب مراتب الحوكمة الكلية كالتالي:

غينيا	كوت ديفوات	الصومال
فيليبينز	نيجيريا	العراق
طوغو	لاوس	ميانمار
أذربيجان	أنغولا	الكونغو الديمقراطية
بنغلاديش	غينيا الإستوائية	أفغانستان
كوبا	طاجيكستان	ليبيريا
إيران	جمهورية الكونغو	هايتي
نيبال	بيلاروسيا	زيمبابوي
ليبيا	تشاد	تركمنستان
سوريا	اليمن	السودان
سيراليون	جزر السلمون	كوريا الشمالية
غينيا بيساو	الضفة الغربية/قطاع غزة	أوزباكستان
الكامرون	باكستان	بورندي
جزر القمر	إثيوبيا	جمهورية إفريقيا الوسطى
الجزائر	إريتريا	

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الدول الفاشلة ليست بالضرورة دولا فقيرة.

عرض صندوق السلام من جهته سنة 2006 خاصية أخرى للدولة الفاشلة مفادها أن الدول تفشل عندما تفقد حكوماتها السيطرة الطبيعية على أراضيها بالإضافة الى نقص احتكارها لاستخدام القوة الشرعية، كما تتضمن الأعراض الأخرى لفشل الدولة في تآكل سلطة اتخاذ القرارات الجماعية وعدم قابليتها للتزويد بخدمات حكومية معقولة بالإضافة الى خسارة القدرة للتفاعل في العلاقات الرسمية مع الدول الأخرى كعضو كامل في المجموعة الدولية، استخدم صندوق السلام سنة 2006 قائمة من 12 مؤشرا لتقييم استقرار الدولة، تتمثل هذه المؤشرات في:

#### المؤشرات الاجتماعية Social Indicators :

- 1/ الضغوط الديمقراطية المتزايدة.
- 2/ الحركة الهائلة للاجئين والأشخاص المرحلين التي تخلق حالات الطوارئ المعقدة.
- 3/ مجموعات الثأر.
- 4/ الوضع الانساني المزمع والثابت.

#### المؤشرات الاقتصادية Economic Indicators :

- 1/ التنمية الاقتصادية غير المستوية.
- 2/ الهبوط الاقتصادي الحاد.

#### المؤشرات السياسية Political Indicators :

- 1/ تجريم و/أو لاشريعة الدولة.
- 2/ تدهور الخدمات الحكومية.
- 3/ تعليق حكم القانون وانتهاك حقوق الانسان.
- 4/ تدخل الدول الأخرى أو فواعل سياسية خارجية. (Valentine Cojanu and Alina irina 10)  
(Popescu,Op,Cit,pp124-125)

ركز أكثر المحللين على مناقشة حالة أفغانستان أثناء 2001 الى 2006 وحتى الوقت الحاضر قادت فرضياتهم بشكل مباشر او غير مباشر الى اعتبار أفغانستان دولة فاشلة اعتمادا على فكرة الدولة القومية في الغرب ومحاولين من تلك الزاوية توضيح المهمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتحديات التي تواجهها.

أشار روبرت روتبيرغ سنة 2002 في مقال له الى الدول الفاشلة بتحليل أعمق من منظور الأمن الانساني واعتبر عدم قابلية الدولة لتجهيز الخدمات السياسية مؤشر لفشل الدولة، من هذا المنظور يؤكد روتبيرغ أن وظيفة الدولة الأساسية هي توفير الامن السياسي الخاص او العام للمواطنين بالإضافة الى منع التهديدات الحدودية وحماية البناء الاجتماعي وتوفير الاحتياجات الامنية الانسانية الضرورية التي تؤدي الى استقرار الدولة، يقترح روتبيرغ من جهة اخرى تمكين المواطنين من حل نزاعاتهم عن طريق الدولة دون الاستعانة بالاسلحة او الاشكال الأخرى من الاجبار، رغم اهمية فكرة روتبيرغ للامن الانساني الا انها تبقى نظريا تنطبق على المجتمعات الاكثر ديموقراطية ولا يمكن اسقاطها على مجتمع

مثل افغانستان متلف ويعاني من الحروب والتنافسات العرقية ونظامها الرسمي محدود او غير موجود مطلقا. 11 ( Osman Mentos and Robert Hagerty,2011,p21 )

جدول لأهم محاولات قياس فشل فشل الدولة

المنتج	التصنيف وترتيب المراتب
جامعة كارلتون	مؤشر الهشاشة/CIFP
البنك العالمي	CIFP/LICUS
صندوق السلام	مؤشر فشل الدولة
مؤسسة بروكنجز	مؤشر ضعف الدولة
جامعة جورج ميسن	مؤشر انهيار الدولة
DFID	قائمة البلدان الهشة
USAID	المؤشرات-الإنهيار

القدرة على حل النزاعات بسلام عن طريق الدولة مع المواطنين في اطار تضمين بيئة سياسية جيدة أمر ضروري:العدالة،فالامن والعدالة تحتل ادوار جد هامة حسب روترغ في تدرج الخدمات السياسية التي تمكن من خلق قواعد قانونية الزامية كما تمكن العدالة الامن المجتمع من المشاركة بحرية،فالاعتماد على دور الدولة كمجهز رئيسي للخدمات السياسية وكحامي للمواطنين ينعكس في الوثائق والسياسة الوطنية الامريكية وذلك في حالة افغانستان، التي ادت الى تطوير نظام مركزي صارم يستخدم التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لدعم توجهاته بدلا من اعادة الامن والعدالة.12 ( أنظر والتر لاكوير، 1998 )

تشيستر كروكيير من جهته أيد الكثير من العلماء في اعتبارهم افغانستان دولة فاشلة، الا انه اكد ان الاهتمام يجب ان ينصب على الدول الفاشلة التي تشكل تهديدات باسلحة الدمار الشامل (WMDs) لذلك انتقد كروكيير حرب بوش على افغانستان واعتبر ادارته غير جدية في مخاطبة التهديدات الناجمة عن الدول الفاشلة،لهذا السبب فالحرب على افغانستان في نظره حرب خاطئة لانها لا تساند النظام العالمي.13 ( ستيفن لادر، 1998 )

من تسييس فشل الدولة الى أمنته.

بتأكيد كون فشل الدولة ظاهرة جديدة تتطلب سياسات جديدة،فمساهمات مثل التي تم ذكرها حولت فشل الدولة الى مشكلة سياسية (تسييس قضية فشل الدولة، جذبت اهتمام صناع السياسة والمثال على ذلك "استراتيجية الأمن الأمريكي 1997 والوصول الى تمديد الشبكة، علاوة على ذلك أصبح المفهوم مرتبطا بالأمن بدلا من المشاكل التنموية والاقتصادية وكما أشرنا في البداية أعتبر "فشل الدولة"" تهديد" بدلا من تحدي اقتصادي وحكومي "تأمين قضية فشل الدولة.

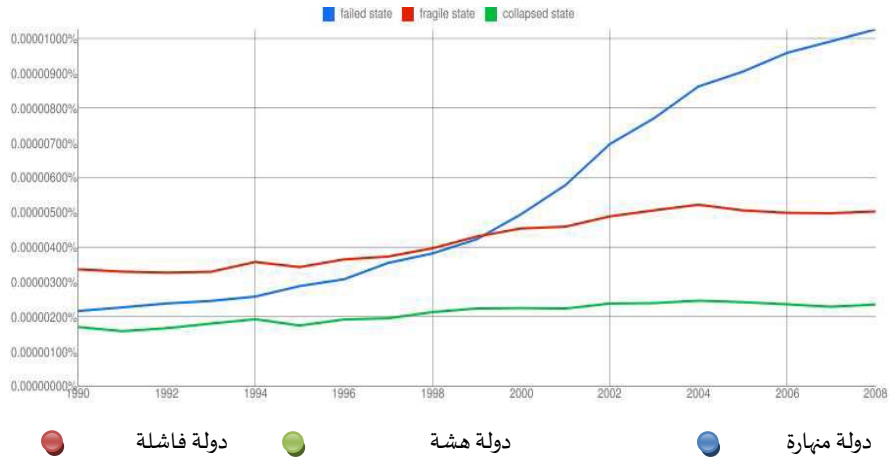
في النهاية حدث امتداد توزيع المفهوم عندما دخلت فواعل جديدة متنوعة في الشبكة باشتراك صناع السياسة الأجانب بدأت العلاقات المكثفة بين مفهوم فشل الدولة وممارسة الارهاب بمعنى آخر اشتداد اضطرار التعامل مع الارهاب الدولي نتيجة لتوزيع مفهوم فشل الدولة، هذه الكثافة الجديدة ربما أعطت صورة أفضل للاستراتيجية الأمنية الأمريكية القومية الجديدة سنة 2002 فالدولة الفاشلة ارتقت الى تهديد حيوي للأمن القومي، كذلك التقارير الرئيسية لدول منظمة التعاون والتنمية



تشير إلى "أن فشل الدول تهديد رئيسي من 2002 إلى اليوم". إضافة إلى ذلك صممت العديد من وزارات الخارجية تقارير استراتيجية ووحدات متخصصة لمخاطبة الدولة الفاشلة كوزارة الشؤون الخارجية 2007 ووحدة استراتيجية رئيس الوزراء البريطاني 2005 وبذلك أصبح للمفهوم طابع عالمي أكبر بظهور الحرب العالمية على الإرهاب، كما أن المفهوم صُور كما لاحظنا في البداية كمشكلة أمنية متعلقة بتهديدات الهجرة والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات بعدها انتقلت مخاطبته كأولوية استراتيجية وأخلاقية (Rotberg 2002). 14 ( Christian Bueger and Felix bethke ,2013 ,p23 )

في الألفية الجديدة أصبحت المنظمات الدولية تعمل على تطوير وثائق وتقارير تتعامل مع الدولة الفاشلة. البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة بدأت تعمل كمجموعات تطلق مبادرات و لجان عمل تضم مؤتمرات واجتماعات تنشر تقارير وصحف استراتيجية لمعالجة القضية، كما دخلت وكالات التنمية أيضا في الشبكة، فبداية من 2007 أسست كل الوكالات الرئيسية عمليا تقارير استراتيجية لمخاطبة الظاهرة أين رددت معظم الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف ضرورة اجراء أعمال اعادة بناء الدولة الفاشلة وتطوير المفاهيم والاستراتيجيات لمعالجة هذه المشكلة، بالإضافة إلى المنظمات الدولية دخلت مجموعات الخبراء غرف التفكير حيز شبكة الدولة الفاشلة.

من خلال الرسم البياني أدناه يمكننا ملاحظة الكثافة المتزايدة للاهتمام الأكاديمي بمفهوم فشل الدولة الذي تمثله مجموعات العلماء الأكاديميون وصناع السياسة الخارجية ومنظمات دولية ووكالات التنمية الوطنية ومجالس الخبراء وغرف التفكير مع تدخل فواعل مختلفة في شبكة الدول الفاشلة، فنحن اليوم أمام شبكة متنوعة من الفواعل المتعددة الوجوه التي تساهم في توزيع المفهوم. 15 ( Kaufman,kray,and Mastruzzi,Op,Cit,p44 )



من خلال الشكل ثلاث نلاحظ أن شبكة الدولة الفاشلة مسيطر عليها من قبل علماء العلاقات الدولية وبصورة أدق مختصي المنطقة، في المقابل الفواعل غير الأكاديمية كالمنظمات الدولية وصناع السياسة الخارجية ووكالات التنمية مجالس الخبراء يستشهد بها بصورة أقل، الا اننا لا يمكن

اهمال أهمية تحليلات الفواعل غير الأكاديمية لمفهوم فشل الدولة خاصة مجالس الخبراء التي بذلت جهدا كبيرا في الوصول الى تحديد مفهوم فشل الدولة هذه الفواعل الجديدة التي قدمت جوانب جديدة لتعريف الدولة الفاشلة كمفهوم LICUS وربط المفهوم بخطاب التنمية كما حاولت المنظمات الدولية ومجالس الخبراء ربط مفهوم فشل الدولة بمؤشرات كمية مختلفة ( DFID 2005b; Weinstein et al. ) ( World Bank 2002;2004 )، هذا بالإضافة الى جهود هذه الفواعل لقياس فشل الدولة ومن ثم تصنيف مراتبها ضمن النظام العالمي وأبرز مثال على ذلك جهود قياس الفشل مايسى بدليل فشل الدول Failed States Index الذي نشر بصندوق اللاربيحي لمنظمة السلام (صندوق السلام 2009 Fund for Peace ( Sebastien Ziaja,2005,p30 )

تدخل طرف ثالث كألية للمساعدة الانسانية/ كعدوان عسكري.

التزاعات الداخلية والحروب الأهلية كانت سمة التاريخ الانساني منذ القدم، إلا أن الرغبة في تدخل الطرف الثالث لحل النزاع اوضحت سمة النظام الدولي بداية من القرن الماضي، فقبل الحرب الباردة تدخلت دول قوية بشكل دوري في حروب أهلية لدول أخرى في اطار سياسة استراتيجية ومصالح اقتصادية، فهذا النمط من التدخل الأجنبي لازال موجودا في الحروب الأهلية، في العقدين الى ثلاث عقود أخيرة طرأ تغيير ملحوظ على التدخل: التدخل المتعدد الأطراف، يعد تجارة متعددة الأطراف يختلف لدرجة كبيرة في وسائل التدخل الأجنبي السابقة في النزاع الداخلي، كما أن التدخل المتعدد الأطراف كما يظهر من التسمية يكون تحت سلطة منظمة ما بين الحكومات بدلا من دولة رئيسية واحدة تنصرف من طرف واحد. ( Christian Bueger,Op,Cit,p39 and Felix bethke ) 17

بداية من التسعينات برز التدخل المتعدد الأطراف عن طريق المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة بزعامة أمريكا، فقد أكد نيقولاس ويلر في مؤلفه أن معيار التدخل المتعدد الأطراف أصبحت له أشكال مختلفة تتضمن التزويد بالمساعدة الانسانية وتطبيق مهمات حفظ السلام بعد انتهاء النزاع، رغم ذلك يتضمن التدخل المتعدد الأطراف شكلا أكثر توسعا باستعمال القوة العسكرية من قبل المتدخلين. ( Madeline Albright,Op,Cit,p23 ) 18

على أية حال التدخل المتعدد الأطراف المنفذ من طرف الدول المتحدة يختلف عن التدخل الأحادي الجانب، هذه المقاربة كسبت اهتمام العديد من المحللين بداية التسعينات مثل ستاني هوفمان الذي أكد أن التدخل العسكري برر بشكل أخلاقي عند تهديد الاضطراب المحلي للأمن الاقليمي والدولي وعند انتهاك حقوق الانسان.

نستطيع من خلال هذه الدراسة التمييز بين التدخل الموجه لتقديم الاغاثة وحفظ السلام والتدخل المتضمن عمل ائتلافي متعدد الأطراف في العمل العسكري، العمل السابق للتدخل يتضمن تدخل غير عسكري يتضمن توفير الغذاء والمساعدة الطبية وانتشار جنود حفظ السلام المحايدين، التدخل العسكري من ناحية أخرى يشير بشكل واضح الى حالات ادخال الطرف الثالث نفسه في المعركة ويصبح بذلك محاربا ضمن النزاع ويفقد أي مظهر من المظاهر السابقة للحيد، كما تميز الدراسة هنا بين تطبيق السلام وبناء السلام، فقوات حفظ السلام في اطار الفصل السابع من

الميثاق تسعى الى تخفيض النزاع الانساني عن طريق حفظ السلام وليس عن طريق تطبيق السلام، فالسؤال المطروح هنا هو لماذا يذهب حفظ السلام الى تطبيق السلام في بعض الحالات دون الأخرى؟

لتحليل العوامل التي تقف وراء تصعيد المساعدة الانسانية على التدخل العسكري تستخدم هذه الدراسة ثلاث نماذج من النزاعات الداخلية التي شهدت تدخلات متعددة الأطراف وتشمل كل من الحرب الأهلية الصومالية، الحرب الأهلية البوسنية و دارفور، فهذه النماذج الثلاث تستحق دراسة أكثر باعتبارها أكثر الحالات وضوحاً للعمل المتعدد الأطراف وأكثر الحالات جدية للحروب الأهلية منذ نهاية الحرب الباردة.19 ( Osman mentes and Robert hagerty, op, cit, p123 )

التدخل في الحرب الأهلية الصومالية سنة 1992 كانت أولى حالات التدخل الانساني المتعدد الأطراف مثلاً عندما تدخلت قوات حفظ السلام أمريكية ودولية تحت اقرار من الأمم المتحدة لتحقيق استقرار الدولة التي نمت بشكل متزايد بعد سقوط الحكم الدكتاتوري، بحلول 1993 وتدهور حالة الصومال اشتربت قوات أمريكية في جهود عسكرية ضد أمراء الحرب في النزاع 20 ( François and Sud, Promoting Stability, op, cit, 34 )، الا أن ذلك التدخل لم يدم طويل ففي نفس السنة انسحبت القوات الأمريكية بعد تكبد هزيمة في معركة مقديشو، أما التدخل في الحرب الأهلية البوسنية كان أكثر ثباتاً وانتهت جهود حفظ السلام بعد ثلاث سنوات بالفشل، في المقابل قادت الولايات المتحدة منظمة حلف شمال الأطلسي في قصفها للصرب البوسنيين سنة 1995 التي انتهت بالنجاح اذ اجبرت الصرب البوسنيين على الجلوس على طاولة المفاوضات، في هذه الأثناء النزاع الحالي بين السودانين الثوار والحكوميين دام منذ 2003 وارتفع مستوى النزاع منذ السنوات الأولى من الحرب الأهلية مثل البوسنة والصومال، فقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام كانت ولا تزال تنتشر في المنطقة، إضافة الى ذلك اسندت مساعدة المهمات من قبل الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى للتأكيد على الكارثة الانسانية التي تدفع الى الحرب، على أية حال مهمة التدخل في دارفور هدفها ليس تنفيذ تطبيق السلام لانهاء الحرب.

هذا ما جعل العديد من المختصين في دراسة العلاقات الدولية مهتمون بعوامل معينة تشجع و/أو تردع التدخل، فمن بين هؤلاء المنظرين يميز باتريك ريغان بين مزيج من قيود الرأي العام المحلي والدولي التي تحفز الدول في الاشتراك بالتدخل الخارجي في النزاع الداخلي.

كما أن هناك تحليلات مختلفة للتدخل مثل مارتا فينومر التي ركزت على كبرى المدارس الواقعية والبيرالية ونظرتها للتدخل، فالواقعية تميل الى اعتبار التدخلات حتى وان كانت طبيعتها انسانية تربطها بالمصلحة الشخصية في المقابل تعتبر الليبرالية التدخل دافع مرتبط بالنوايا الانسانية، على مستوى آخر يمكن أن تحدث تجمع المنظورات المختلفة على أن التدخلات يمكن أن تحدث نتيجة أصناف متعددة من الشروط:

\_ تدخلات ناتجة عن تحقق الشروط على الأرض.

\_ تدخلات ناتجة عن تأثيرات سياسية محلية.

\_ تدخلات ناتجة عن اعتبارات جغرافية سياسية

بشكل خاص اقترحت هذه الدراسة مجموعة من الشروط للفواعل المتعددة الأطراف للتمكن من التدخل العسكري:

#### الشرط الأول:

تحقق الشروط على الأرض المراد التدخل فيها كاشتداد الضرر على المدنيين، مثل ستانلي هوفمان الذي أكد أن استخدام القوة مبرر إذا أدى النزاع إلى ضرر على المدنيين، كما أن هناك كتابات أكاديمية جديدة بخصوص التدخل مثل مايكل واليزر الذي يؤكد أن حالة المعاناة المتزايدة هناك أولوية أخلاقية للسلطات الرئيسية والمنظمات ما بين الحكومية لاستخدام القوة للتخفيف من هذه الأزمة، من جهة أخرى وليام بوتشير في تحليل اتخاذ القرار وراء التدخل العسكري، يفترض بأن الكثافة المتزايدة للنزاع تزيد من احتمالية التدخل، بوتشير على غرار باتريك ريفان تحاول هذه الورقة تحليل شدة النزاع على تصعيد القوة في النماذج الثلاث المقترحة في المقدمة، إذ تؤكد هذه الدراسة أن الحافز الانساني يلعب دورا في تصعيد القوة فالأصابات المتزايدة والمستوى العالي والمستمر للأعمال الوحشية في النزاع الداخلي تستلزم التدخل العسكري، في نفس الوقت تصعيد العنف ضد قوات حفظ السلام تجعل من القوة غير العسكرية تتحول إلى قوة عسكرية، من جهة أخرى التدخل العسكري قد لا يكون بدافع توفر زيادة الشروط على الأرض فحسب بل قد تمنع هذه الزيادة التدخل المتعدد الأطراف من تآدية مهامه الانسانية مالم يلجأ إلى القوة، ان مثل هذا المنظور المرتبط بالمصلحة الشخصية للتدخل.

#### الشرط الثاني:

المنظورات المهتمة بالتأثيرات السياسية المحلية تؤكد على أهمية الاعتبارات السياسية المحلية في التدخل، إذ تولى أهمية لمصلحة الدولة وقيودها الداخلية، مثل هذه الفرضيات تستند على نموذج التدخل المتعدد الأطراف الذي ظهر في العقدين الماضيين، مع ذلك التدخل المتعدد الأطراف يعامل تحت رعاية منظمة دولية مدعومة من قبل تحالف العديد من الدول المشتركة هنا يؤكد روبرت بومان أن الدولة الواحدة تميل لتكون معقدة أكثر من غيرها في قضية التدخل في توجيه العمل العسكري، ركزت العديد من المنظورات على التأثيرات السياسية والرأي ضمن الدول المتحدة على التدخل، ففي إطار التأثيرات السياسية المحلية على التدخل يمكن تمييز ثلاث من الأصناف: تفضيلات القيادة، الرأي العام و المصلحة الشخصية من هنا أكدت "اليزابيت ساوندرز" في تحليلها للتدخل الأمريكي في النزاعات المحلية أين أكدت أن رغبة وموافقة قادة وزعماء الحكومات (تركيزا على كينيدي وكلينتون) على التدخل يؤدي إلى نجاح التدخل دون شك، من جهته غلين انتيزور في تحليله للتدخل الأمريكي أكد انه من شروط التدخل الأمريكي الناجح موافقة الكونجرس كما أن موافقة الرأي العام مطلوبة لدعمه.

الأكاديميون أمثال بنجنام فوردام وفي تحليله للتدخل الأمريكي في النزاعات الداخلية افترض أن الأمريكيون يرغبون في الإبقاء عن التحالفات الاستراتيجية وأسواق تصدير أمنة لسلعهم تحفز امكانية التدخل، من جهته "بول هوث" أكد على دور المصلحة الشخصية، في المقابل لا يرى كل العلماء أن وراء كل تدخل مصلحة شخصية فمارتا فينومر أكدت أن التدخلات التي حدثت في التسعينات كانت كلها تافهة بعيدة عن أي مصلحة جيوسراتيجية أو اقتصادية.

إذا كان الرأي العام يلعب دورا ملموسا في دفع التصعيد للقوة، فالبيانات تؤكد أن انخفاض دعم الرأي العام يؤدي الى انخفاض امكانية التدخل والعكس صحيح بدعم الرأي العام، بنفس الطريقة رغبة الحكومة في متابعة التدخل تعتبر عاملا بارزا للتدخل، فالتصعيد باستخدام القوة يجب أن تكون مدعومة بتصريحات سياسية جذابة ومقنعة.

#### الشرط الثالث:

الاعتبارات الجغرافية السياسية منظور اضافي للتدخل الأجنبي في النزاع الداخلي وتأثر النظام الدولي ككل من التدخل الأجنبي، ففي تحليله لحجج استخدام القوة تحدث "كارولا مور" عن معايير ومواقف التدخل العسكري في النظام الدولي الذي يمكن أن يلعب دور مهم تقرير امكانيته إذا كان النظام الدولي قبلا لسياسة التدخل في فترة معينة وبمرور الوقت طبقا لويل سيصبح التدخل أكثر عملية. 22 ( Yuri S Fuchs, 2000, p23 )

يُنظر للتدخل العسكري كعدوى تؤثر على النظام الدولي ككل، فالعديد من العلماء مثل مايكل، فيندلاي وتازكوانغيو أكدوا أن الفاعل المتدخل في الحرب يجب أن يعلم أن "الكثافة المتزايدة للنزاع تهدد بالانتشار عبر الحدود الرسمية، هذا المنظور يؤكد أن الحرب الأهلية واسعة الانتشار وخبثة جدا كما أن تأثيراتها يمكن أن تنتشر الى الأمم المجاورة، فالحروب الأهلية يمكن أن تقع الى تدفق اللاجئين وتدهور الأحوال الاقتصادية وتؤدي الى العنف وتحطيم الأراضي كما أكده روبيرت روتبيرج وعنف داخلي سببه حروب أهلية التي لها امكانية ازالة دول قومية التي تؤدي الى فشل رسبي الذي يمكن أن يمس معايير دولية مثل الاستقرار. 23 ( Aleanderos Tegos, 2010, p43 )

#### خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن قضية فشل الدولة من القضايا التي فرضت نفسها على الأجندة الدولية والدراسات الأكاديمية على السواء ما جعلها تنتقل من إلى المستوى الأعلى من التحليل لتخاطب كقضية أمنية بعد إخراجها من الطابع السياسي من هنا يمكن القول أن تدخل الطرف الثالث يعتبر إجراء استثنائي غير كاف لمخاطبة فشل الدولة كتهديد لأن هذا الأخير يتطلب تغيير في البنى التحتية للدول الفاشلة من جهة ونية حقيقية من الأطراف المتدخلة من جهة أخرى.

#### قائمة المراجع:

باللغة العربية

1. "كارولا مور". معضلة حياد الحماية في حالات الطوارئ الانسانية: لماذا الحاجة لتدخل عسكري.

2. والتر لاكوير، الوجه الجديد للإرهاب، مراجعة هارفرد الدولية، 1998 ووزارة الخارجية، أنماط الإرهاب العالمي 2000، أبريل 2001.
3. وصف تفصيلي لبحث بلدن عن اسلحة الدمار الشامل، انظر ستيفن لادر، اسامة بنلادن والارهاب ييحثان عن اسلحة الدمار الشامل جويلية 1998 الجزء 11 العدد 6، انظر كينث كازمن ايضا المجموعات الشرق اوسطية.
4. مراقب عام مساعد، قسم الشؤون الدولية والأمن القومي، شؤون المحاربين القدامى وعلاقات دولية على محاربة الإرهاب: تقييم التهديد، أكتوبر 1990.